



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة رسالة الماجستير

العنوان
مسؤولية الإدارة في التعويض عن القرارات الإدارية

(دراسة مقارنة)

للطالبة

شمسة مفتاح أحمد الناصري

المشرف
أ.د. أحمد شوقي، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

6:30 مساءً

الأربعاء، 7 مارس 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012)، الطابق الأرضي، مبنى كلية القانون

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسؤولية جهة الإدارة عن القرارات الإدارية المشروعة منها وغير المشروعة في ضوء ما استقر عليه الفقه والقضاء المقارن في كل من مصر، فرنسا، وتطبيقات دولة الإمارات في هذا الشأن لا سيما وأن الأصل في المساءلة أيا كانت هي بارتكاب فعل غير مشروع، إلا أنه قد تساءل جهة الإدارة في بعض الحالات بالرغم من اقرار القضاء بمشروعية قرارها بحيث تطالب بالتعويض.

بالنسبة لمسؤولية جهة الإدارة عن القرارات غير المشروعة فقد اقر القضاء والفقه معاً مبدأ المسؤولية عن الخطأ وهو ما يشترط فيه توافر أركان المسؤولية ألا وهي الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية بين الركنين بحيث لا تساءل جهة الإدارة ما لم تتلائم أركان المسؤولية جميعها، إلا أن هذه المسؤولية وأثرها في التعويض يختلف باختلاف العيب الذي يرد على القرار الإداري إذ أن الأصل استقر على عدم مساءلة جهة الإدارة عن القرارات المعيبة بالعيوب الشكلية ما لم تكن مؤثرة على القرار أي بأن يكون الخطأ مؤثراً، أما في حالة شاب القرار الإداري بأي من العيوب الموضوعية فإن القرار يكون محلاً للإلغاء والتعويض أيا كانت جسامة الخطأ، وهو الاتجاه الذي يسير عليه القضاء الإماراتي في هذا الشأن، أما بالنسبة لمساءلة جهة الإدارة عن القرارات المشروعة سواء كانت على أساس المخاطر، أم المسؤولية أمام الأعباء العامة فقد سار كل من المشرع والقضاء الإماراتي بذات الاتجاه الذي أخذت به كل من مصر وفرنسا في هذا الشأن حيث يتم مساءلة جهة الإدارة في هذه الحالة على أساس المخاطر أو المساواة أمام الأعباء العامة مراعاة لمبدأ العدالة ومبدأ الغنم بالغرم.

كلمات البحث الرئيسية: المسؤولية عن القرارات الإدارية المشروعة وغير المشروعة، شروط المسؤولية العامة والخاصة، حالات المسؤولية.